رحب بالعقوبات الأمريكية الجديدة على مليشيا الحوثي..

الإرياني: ايران آخر من يحق له الحديث عن السيادة ومليشياتها تقوض الاستقرار العربي

عدن / سبأ:

قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني "إن النظام الإيراني الذي يرفع اليوم شعارات (السيادة) و(الاستقلال)، ويتشدق بضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، يتناسى - أو يتعمد تجاهل - نحو خمسة عقود من السياسات العدوانية والتدخلات السافرة التي انتهكت سيادة دول الجوار، وزعزعت أمن واستقرار المنطقة، وأغرقتها في الفوضى والدمار".

وأكد معمر الإرياني في تصريح صحفي، أن النظام الإيراني منذ اللحظة الأولى لـ"الثورة الخمينية" اتخذ من تصدير الثورة عقيدة ومنهجاً، وأسّس ما يعرف بـ "الحرس الثوري" و"فيلق القدس" بقيادة قاسم سليماني، بمهمة واضحة هي تشكيل مليشيات طائفية عابرة للحدود في العراق وسوريا ولبنان واليمن، تعمل كأذرع عسكرية تنفذ أجندته وتغتال السيادة الوطنية للدول.

وأشار الوزير إلى أن طهران لم تكتف بالتسلل السياسي والعسكري في دول المنطقة، بل سعت لفرض هيمنتها على مستوى العالم من خلال محاولاتها المتكررة للسيطرة على المضائق البحرية الاستراتيجية، مثل مضيقي هرمز وباب المندب، في مسعى لابتزاز المجتمع الدولي والتحكم بخطوط الملاحة وحركة التجارة العالمية.

وأوضح الإرياني، أن اليمن يعد النموذج الأوضح لهذا المشروع التخريبي، حيث دعمت إيران انقلاب مليشيات الحوثي الإرهابية، ومكنتها من شن حرب مدمرة تسببت في سقوط مئات الآلاف من القتلى والجرحى، وتشريد الملايين، وتدمير البنية التحتية، ونهب مقدرات الدولة، واستنزاف الاقتصاد الوطني، وتكبيد البلاد خسائر بمليارات الدولارات.

واختتم الإرياني تصريحه بالتأكيد على أن حديث النظام الإيراني اليوم عن السيادة ليس سوى كذبة كبرى، وغطاء لمشروع توسعي طائفي لا يعترف بالحدود ولا يحترم سيادة الدول، بل يوظف الشعارات الدينية والقومية لخدمة أطماعه.

وأضاف الإرياني «أن من صادر القرار الوطني في بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء، ومن يرعى المليشيات، ويدعم الانقلابات، ويزرع الفتن، ويدعي الوصاية على شعوب المنطقة، هو آخر من يحق له التحدث عن احترام القانون الدولي ومبادئ السيادة والاستقلال».

من جهة اخرى قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، إن بعض الأطراف تسوّق لما يسمى بـ"الحفاظ على التوازن" كغطاء للدفاع عن النظام الإيراني، وتبرير استمرار وجوده وأذرعه المسلحة في عدد من الدول العربية، متسائلا عن طبيعة هذا "التوازن" الذي يقوم على انتهاك سيادة أربع دول عربية وفرض الهيمنة على عواصمها بقوة السلاح.

وأوضح معمر الإرياني في تصريح صحفي، أن إيران لم تبن استقرارا، بل سلّحت مليشيات إرهابية انقلبت على الدول، ودمّرت مؤسساتها، وجرّتها إلى حروب شاملة أسفرت عن مقتل مئات الآلاف، وتهجير الملايين، وقصف المدن، وتفجير المنازل، وتجنيد الأطفال، وتجويع السكان، ونهب الثروات، وتخريب البنى التحتية، كما هو الحال في اليمن.

وأكد الإرياني أن دعم إيران للمليشيات المسلحة، ومنها الحوثيون الذين سعوا لاختطاف القرار الوطني اليمني، وحولوا اليمن إلى ورقة تفاوض لصالح طهران، لا يمكن اعتباره حفاظا على الاستقرار أو التوازن، بل هو إعلان حرب شاملة على الدولة اليمنية والشعب اليمني.

ودعا الإرياني الشعوب العربية إلى عدم الانخداع بالشعارات البراقة التي ترفعها إيران، مشددا على أن ما يحدث في اليمن وسوريا ولبنان والعراق ليس توازنا كما يروج له، بل فوضى ممنهجة تقودها طهران لإسقاط الدول وتقويض المجتمعات من الداخل، مؤكدا أن من يشعل الحرائق في أوطاننا لا يمكن أن يكون ضامنا للاستقرار.

وفي ختام تصريحه، أشاد الإرياني بصمود الشعب اليمني في مواجهة المشروع الإيراني وأذرعه، مؤكدا أن وعي اليمنيين تجاوز الشعارات الخادعة، وأنهم سيواصلون نضالهم حتى إسقاط هذا المشروع، ورفع راية اليمن مجددا، حرة، موحدة، عصية على الكسر.

كما رحب وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، بالإجراء الحازم الذي أعلنته وزارة الخزانة الأمريكية، والقاضي بفرض عقوبات جديدة على شبكة تمويل وتهريب تابعة لمليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران، تشمل أربعة أفراد واثني عشر كيانا وسفينتين، ضمن "أكبر حملة أمريكية حتى الآن تستهدف الشبكات المالية واللوجستية للمليشيا".

وأوضح معمر الإرياني في تصريح صحفي، أن هذه الخطوة النوعية تأتي امتدادا للإجراءات المتتالية التي تتخذها الإدارة الأمريكية، في سياق جهودها لتجفيف منابع تمويل مليشيا الحوثي، والحد من قدرتها على مواصلة أنشطتها الإرهابية، وتهديد أمن واستقرار اليمن والمنطقة، والملاحة الدولية، والتجارة العالمية.

وأشار الوزير إلى أن العقوبات الجديدة طالت شركات وهمية وأفرادا متورطين في تهريب النفط الإيراني، وغسل الأموال، وتمويل شراء الأسلحة، وإدارة موانئ خاضعة لسيطرة المليشيا، مؤكدا أن هذه التحركات تفضح مجددا الاقتصاد الموازي الذي شيدته المليشيا لتمويل أنشطتها الإرهابية، واستغلالها للموارد العامة والمعونات الإنسانية لخدمة مشروعها الانقلابي.

وأضاف الإرياني أن العقوبات التي تشمل حظر الأصول والممتلكات المرتبطة بالكيانات المصنفة، لا تهدف إلى المعاقبة فقط، بل إلى تقويض قدرات المليشيا على الاستمرار في أنشطتها العدائية، مشددا على أنها تمثل خطوة بالغة الأهمية نحو كبح أنشطة الحوثيين في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، والحد من تدفق الإيرادات غير المشروعة التي تغذي حروبهم العبثية.

ودعا الإرياني المجتمع الدولي، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، إلى اتخاذ خطوات مماثلة، والعمل بشكل منسق على ملاحقة الشبكات المالية والتجارية التي يستخدمها الحوثيون داخل اليمن وخارجه، وفرض عقوبات على الأفراد والشركات التي توفر لهم التسهيلات أو تتواطأ معهم.

واختتم الوزير تصريحه بالتأكيد على أن تحقيق السلام الشامل والعادل والمستدام في اليمن لن يكون ممكنا دون ردع المليشيا الحوثية، وتجفيف مصادر تمويلها، وتفكيك شبكاتها الاقتصادية، ومساءلة داعميها وفي مقدمتهم النظام الإيراني، إلى جانب دعم الحكومة الشرعية في معركتها لاستعادة الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اليمنية.

محافظ عدن يترأس اجتماعًا لمجلس إدارة صندوق النظافة

عدن / خاص :

ترأس وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن، الأخ / أحمد حامد لملس، اجتماعًا لمجلس إدارة صندوق النظافة وتحسين المدينة، بحضور الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة الأخ / بدر معاون.

وناقش الاجتماع عددًا من القضايا المحورية المدرجة في جدول الأعمال، في طليعتها تقييم أداء الصندوق خلال إجازة عيد الأضحى المبارك، وتقارير الحسابات الختامية لعام 2024، بالإضافة إلى التقرير التقييمي لأداء الصندوق خلال الربع الأول من العام الجاري 2025.

كما تطرق الاجتماع إلى مناقشة خطة عمل النصف الثاني من العام الجاري، واستعرض مقترح إصدار بطاقات لمتعهدي سيارات القمامة وتحديد رسوم التركيب، بالإضافة إلى مراجعة الخطة الخاصة باللوحات الإعلانية، وأهمية تنظيم عملها وآلية الأجور التجارية المستحقة، والحراسات الأمنية للسنة المالية 2025، وحماية السواحل والكورنيشات والحدائق العامة والجولات، بالإضافة إلى رسوم إصدار التراخيص، ووضع سوق الورشة الإنتاجية (الرصيف).

وشدد المحافظ لملس في ختام الاجتماع على ضرورة بذل أقصى الجهود لتحسين مستوى الخدمات البيئية، وتعزيز كفاءة أداء صندوق النظافة، بما يسهم في تحسين الصورة الحضارية للعاصمة عدن.

وزير التربية والتعليم : المرحلة الراهنة تتطلب الانضباط في تنفيذ الخطط التعليمية

عدن / خاص :

شدد وزير التربية والتعليم طارق سالم العكبري على ضرورة وضع المعالجات المناسبة والارتقاء بمستوى الأداء في العمل التربوي والتعليمي والالتزام بالخطط وتنفيذها وفقا لمتطلبات المرحلة المقبلة وفق الاحتياج الفعلي للميدان مشيراً إلى حرص الوزارة على الالتزام بتوجيهات رئيس الوزراء سالم صالح بن بريك فيما يتعلق بإعداد مصفوفة بالأولويات الحكومية لمئة يوم القادمة.

جاء ذلك خلال ترؤسه لاجتماع موسع لقيادة وزارة التربية والتعليم في العاصمة المؤقتة عدن بحضور وكلاء الوزارة حيث أكد الوزير العكبري أن المرحلة الراهنة تتطلب مزيدًا من الانضباط في تنفيذ الخطط التعليمية ومتابعة سير العملية التربوية بشكل مستمر ومتواصل مما يتطلب تضافر الجهود وتكاتفها من جميع الكوادر في مختلف المحافظات.

كما شدد على ضرورة العمل والتنسيق المشترك مع مختلف القطاعات لإعداد مصفوفة بالأولويات الحكومية خلال المائة يوم القادمة التي وجهها بها رئيس الوزراء لافتا إلى ضرورة تجاوز التحديات وتكثيف الجهود خلال الفترة المقبلة والعمل بروح الفريق الواحد لتأمين استقرار واستمرار العملية التعليمية والنهوض بالقطاع التربوي.

واستعرض الاجتماع عدداً من المواضيع والقضايا المدرجة على جدول الأعمال منها ما يتعلق بإنهاء اختبارات شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م والتهيئة والاستعداد للعام الدراسي المقبل ومستوى العمل في المشاريع التربوية إضافة إلى مناقشة الاقتراحات والحلول لمعالجة الإشكاليات التي تواجه سير القطاعات والأجهزة التربوية والتعليمية.

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات تدين إحراق مليشيا الحوثي مزارع مواطنين

عدن / سبأ:

أعربت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، عن إدانتها الشديدة واستنكارها البالغ للجريمة البشعة التي أقدمت عليها ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، يوم الخميس، والمتمثلة بإحراق مزارع المواطنين الأبرياء في قرى صولان والرفقة والجروف، بمنطقة مريس شمال محافظة الضالع، وذلك ضمن سلسلة طويلة من الانتهاكات الممنهجة التي تستهدف المدنيين العزل ومصادر أرزاقهم وممتلكاتهم، في انتهاك صارخ لكافة القوانين الدولية والشرائع الإنسانية.

وحمّلت الشبكة في بيان صادر عنها، ميليشيا الحوثي كامل المسؤولية عن هذه الجريمة النكراء وما يترتب عليها من أضرار بشرية ومادية .. مطالبة الجهات الأممية والدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الإنسان، والمبعوث الأممي إلى اليمن، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بسرعة التحرك واتخاذ مواقف واضحة وصريحة تجاه هذه الانتهاكات المتكررة، وممارسة ضغوط حقيقية لوقف الجرائم بحق المدنيين، وتفعيل آليات المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وقالت الشبكة " إن هذه الجريمة العدوانية التي استهدفت أراضي زراعية آمنة تُعد امتدادًا لنمط متكرر من الإجرام الحوثي الذي تمارسه الميليشيا بحق اليمنيين، وتكشف بجلاء عن عقلية انتقامية حاقدة لا تقيم وزنًا للإنسان ولا للأرض، بل تمضي في مشروعها التدميري باستهداف كل مظاهر الحياة والاستقرار في القرى والبلدات المقاومة لمشروعها الطائفي".

وأكدت أن استهداف المزارع وإحراقها يُصنف ضمن جرائم الحرب وفقًا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، وهو انتهاك جسيم للحق في التملك والعيش الكريم، ويشكل محاولة مباشرة لإحداث تغيير ديموغرافي قسري عبر إرهاب السكان المحليين ودفعهم للنزوح .. مشددة على ضرورة قيام المنظمات الحقوقية المحلية والدولية بمسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية في توثيق هذه الانتهاكات، وفضح جرائم الميليشيا أمام العالم، بما يسهم في حماية الضحايا وإنصافهم، ويحول دون استمرار هذا الإرهاب الممنهج.

زرعتها المليشيات الحوثية

مشروع "مسام" يطهر أكثر من (67) مليون متر مربع وينتزع أكثر من (500) ألف لغم

الرياض / سبأ

تمكن مشروع مركز الملك سلمان للإغاثة "مسام" خلال سبعة اعوام، من تطهير أكثر من 67 مليون متر مربع وانتزاع أكثر من 500 ألف لغم زرعتها المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني في مختلف المحافظات.

وذكر المركز في بيان له، انه ومنذ انطلاقه في يونيو 2018م حتى اليوم، استطاع المشروع تطهير (67) مليونًا و (585) ألفًا و(167) مترًا مربعًا وانتزاع (500) ألف لغم من الأراضي اليمنية.. موضحاً ان الالغام المنزوعة تنوعت ما بين الألغام المضادة للأفراد، والألغام المضادة للدبابات، والذخائر غير المنفجرة، والعبوات الناسفة، بعد أن زُرعت بعشوائية في مختلف المناطق بهدف الإضرار بالمدنيين الأبرياء، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن، وبث الرعب في نفوس الآمنين.

وتجسد المملكة العربية السعودية عبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية نموذجاً رائداً ومتقدّماً في مجال العمل الإنساني والإغاثي عالميًا من خلال مبادرات إستراتيجية شاملة تهدف إلى رفع المعاناة عن الشعوب والدول المتضررة والمحتاجة حول العالم.

ومن بين أبرز هذه المبادرات التي يقدمها مركز الملك سلمان للإغاثة مشروع "مسام" لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام، الذي يمثل جزءًا من منظومة متكاملة من المساعدات المقدمة لليمن، وينفذه (550) موظفًا و (32) فريقًا مدربًا لإزالة الألغام بمختلف أشكالها وصورها في جميع المحافظات اليمنية بهدف التصدي للتهديدات المباشرة لحياة الشعب اليمني، ونشر الأمن في المناطق، ومعالجة المآسي الإنسانية الناتجة عن انتشار الألغام.

وأسهمت عمليات النزع في تقليل عدد المتضررين من الألغام بشكل كبير في المناطق التي عمل فيها المشروع، كما عاد كثير من النازحين والمزارعين إلى قراهم ومزارعهم، وشرعوا بزراعتها من جديد.

واستشعارًا للمسؤولية وأهمية إجراء التدخل الإنساني لدعم ذوي الإعاقة في اليمن من المصابين نتيجة انتشار الألغام الأرضية ومخلّفات الحرب، بادر المركز بتنفيذ مشروع مراكز الأطراف الصناعية في عدة مدن يمنية الذي يسعى لإعادة الأمل للمصابين عبر توفير الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل الجسدي للمرضى من ذوي الإعاقات الحركية بمختلف أنواع إصابتهم.

ويُعدّ مشروع "مسام" التابع لمركز الملك سلمان للإغاثة إسهامًا نوعيًا في إعادة الأمل للشعب اليمني ليعيشوا حياة كريمة آمنة.

اجتماع مشترك بين مؤسسة موانئ البحر العربي وهيئة الشؤون البحرية بحضرموت

المكلا / خاص :

عقدت مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية أمس اجتماعًا موسعًا بمقرها في مدينة المكلا، جمعها بالهيئة العامة للشؤون البحرية فرع محافظة حضرموت، بهدف تعزيز التنسيق والتعاون المشترك وتنظيم آلية العمل البحري بما يسهم في تحقيق التكامل والارتقاء بمستوى الأداء.

وترأس الاجتماع المهندس سالم علي باسمير، رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر العربي، مشددًا على أهمية التنسيق الفعّال مع الهيئة العامة للشؤون البحرية، وضرورة تطوير آليات الإشراف على البواخر والسفن الخشبية وفقًا للقوانين والأنظمة المعتمدة، وضبط المخالفات والتجاوزات بالتعاون مع الجهات المختصة، بما يضمن سلامة العمليات البحرية وفاعلية المنظومة الرقابية وحماية الميناء .

من جانبه، أشار الدكتور نبيل عبدالله بن عيفان، نائب مدير عام الهيئة العامة للشؤون البحرية، إلى وجود بعض الممارسات المخالفة من قبل السفن الخشبية، مؤكدًا أهمية وضع حد لها لما تسببه من أضرار محتملة على الميناء والبيئة البحرية. ودعا إلى تفعيل آلية منظمة تنظم العلاقة العملية بين الجانبين وتدعم جهود الحماية البيئية والرقابة البحرية.

وتخلل الاجتماع عدد من النقاشات والمداخلات من الحاضرين، حيث قُدمت ملاحظات قيمة تصب في مصلحة الطرفين وتدعم تنفيذ الإجراءات المنظمة للتعاون. وتم الاتفاق على تنظيم لقاءات توعوية موجهة للوكلاء الملاحيين لتعريفهم بالقوانين واللوائح المنظمة وآلية العمل المتبعة داخل الميناء.

حضر الاجتماع كل من الأستاذ فؤاد الرباكي نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة، والأخ /خالد باجندوح مدير الإدارة القانونية، والأستاذ جهاد جوهر مدير الأرصفة والساحات، والمهندس أنور باشريف مدير الإدارة الفنية بالمؤسسة، والقبطان مراد شلشل مدير عام العمليات البحرية، والأستاذ لطفي الحداد مدير الموارد البشرية بالمؤسسة.

كما حضر من جانب الهيئة الدكتور مطيع عيديد مدير حماية البيئة البحرية، والأخت/ زلفي عبدون مدير السلامة البحرية، والمستشار القانوني مجدي بافطيم، والمفتش البحري مراد باطرفي، والمفتش البيئي وهيب بن بريك.